

منوعات

MEDIA

بطيخ فلسطين

للدن - العربي الجديد

في الأسابيع الأخيرة، انتعش البطيخ على وسائل التواصل الاجتماعي، كجزء من جهود التحايل على الرقابة على المحتوى الفلسطيني الذي يمارسه عمالقة الإنترنت، فيما يمنع الاحتلال رفع العلم الفلسطيني. ويعكس استخدام البطيخ كأيقونة، التضامن العابر

للحدود السياسية والجغرافية التقليدية بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والشتات. ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن الفنان الفلسطيني المقيم في رام الله، بالضفة الغربية، خالد حوراني، الذي ظهرت أعماله ضمن صور البطيخ المنتشرة على الإنترنت، أن الفن يمكن أن يكون في بعض الأحيان سياسياً أكثر من السياسة نفسها». وقال حوراني إن الفنانين

والفلسطينيين استخدموا البطيخ «كرمز للعلم الفلسطيني وللتحايل على الحظر». يستمر هذا التقليد، إذ يحاول الفلسطينيون، الذين لا يتقنون بمنصات التواصل، ويخشون المراقبة الإسرائيلية عبر الإنترنت، تجنب الخوارزميات التي تتهم بمحاربة محتوهم. وحذفت الملايين من منشورات وسائل التواصل المؤيدة للفلسطينيين من قبل «فيسبوك»

جدل وخلاف حول ملفات مالية في الإعلام التونسي

يدور جدلٌ ضمن قطاع الإعلام في تونس حول المساعدات المالية للمؤسسات، إن من جهة الدولة أو المانحين عبر برامج، وطريقة توزيعها والأطراف المشاركة في اتخاذ القرار، ما يعيد الخلافات حول الملفات العالقة

لؤلؤل - محمد معمري

أقرت هذه المساعدات وقامت الحكومة الحالية بتنفيذها في إطار استمرارية أعمال الدولة. وأقرت حكومة الياس الفخفاخ المساعدات في شهر إبريل/نيسان 2020، عندما قررت منح 5 ملايين دينار تونسي لمساعدة المؤسسات الإعلامية التونسية السمعية

مخاوف حول اوضاع صحافيين في مؤسسات لم تمنح مساعدات

الإعلامي في تونس، والمقدّرة بـ 10 ملايين يورو (حوالي 33 مليون دينار تونسي) تمّ رصدتها لمدة ثلاث سنوات لمساعدة الإعلام على تطوير قدراته في مختلف المجالات. لكن المشروع رغم ما خصصت له من أموال، لم يحقق نتائج تذكر مما جعل الكثير من الإعلاميين يتساءلون حول طرق صرف هذه الأموال والأطراف التي استفادت منها والدعوة إلى القيام بعملية تدقيق مالي في هذا المشروع. وهو الأمر الذي ردّ عليه «المركز الأفريقي لتدريب الصحافيين والاتصاليين»، وهي المؤسسة الرسمية التي تولت الإشراف على المشروع إلى جانب الطرف الأوروبي، معتبراً أن «ما ورد على لسان البعض حول المشروع يستدعي توضيحات من بينها أن المبلغ المرصود لهذا المشروع لم يتمّ خصّه مباشرة وبصفة فعلية في ميزانية الدولة التونسية وإنما تمّ تمكين الجهات المنتفعة (قطاع الإعلام العمومي أساساً وفق الاتفاق المبرم في إطار الاتفاقية) من تجهيزات سمعية بصرية وإحاطة فنية وتدريب وخبرات تضاهي قيمتها المبلغ المرصود للمشروع، وأنّ مجمل التقارير التي رفعها المدققون المليون (تونسيون وأوروبيون) لرئاسة الحكومة التونسية ولبعثة الاتحاد الأوروبي بتونس تمّ اعتمادها، وأثبتت جميعها سلامة التماشي المتبع في تنفيذ المشروع إدارياً ومالياً وفنياً، طبقاً لما تنصّ عليه الاتفاقية». وأضاف المركز أنّ «الحديث عن اقتسام حصة هو طرح مجانب للصواب بما أنّ كل العمليات المالية كانت خاضعة للمتابعة والإشراف المباشر من طرف بعثة الاتحاد الأوروبي بتونس».

الإعلام التونسي يعيش حالة من المخاض قد تؤدي إلى مزيد من توتر العلاقة بين الهياكل المتدخلّة فيه وهي النقابات الإعلامية والهياكل ورئاسة الحكومة التونسية، خصوصاً أنّ ملفات التعيينات في وسائل الإعلام الرسمية وتحديداً الإذاعة والتلفزيون الرسميين لا تزال عالقة وقد تؤدي إلى مزيد من التشنج في العلاقة، نظراً لتباعد وجهات النظر بين الحكومة والطرف النقابي والهياكل حول التصور المستقبلي لإدارة هذه المؤسسات.



خلال وقفة احتجاجية للصحافيين التونسيين في أكتوبر الماضي (ناصر صلاح/الناضول)

تعديل الصور: هل ينفع القانون؟

للدن - العربي الجديد

في محاولة لمكافحة التأثير الضار المحتمل لمعايير الجمال غير الواقعية على الصحة النفسية، قرّرت النرويج أخيراً فرض قانون يحارب الصور التي تمّ التلاعب بها. التشريع الجديد يطلب من المؤثرين والمعلنين على وسائل التواصل الاجتماعي إرفاق ملصق إخلاء مسؤولية للصور التي تمّ تنقيحها، فيما المخالفات يعاقب عليها بالغرامات. لكن هل يمكن محاربة «الفلاتر» وتأثيراتها على تطبيقات التواصل؟

ينص القانون على وضع رسالة إلى جانب إعلانات الصور والفيديو التي تتضمن صوراً لأشخاص تمّ تغيير حجم أجسامهم أو هيكلمهم أو جلدهم. وقد لا يتطلب تغيير الشعر أو تنميق الكدمة مثلاً، تضمين إشارة. واللوائح التي قالت الوزارة إنها من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في يوليو/تموز 2022، ستطبق أيضاً على الصور التي يشاركها المؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعي والشخصيات العامة الأخرى ممن ينشرون صوراً معدّلة لأنفسهم أثناء الإعلان عن المنتجات أو الخدمات.

والنرويج ليست البلد الأول الذي يحاول معالجة فكرة صورة الجسد من خلال تصنيف الصور المعدلة. ففي عام 2017، أعلنت فرنسا قانوناً مشابهاً يغطي الصور التجارية التي تظهر عارضات تمّ تعديل أجسادهن، ومن المخالف للقانون الآن إجراء تعديلات سرية على صور عارضات الأزياء في فرنسا.

فوائد إيجابية

تقول صحيفة «واشنطن بوست» إن



على الشخصيات العامة نشر إخلاء مسؤولية وإعلان الفلاتر المستخدمة (Getty)

الإجراء يبدو في ظاهره وكأنه خطوة واعدة مدفوعة بحسن نية: حماية الجمهور، وخاصة الشباب، من الأذى النفسي. فقد وجدت دراسة أجريت عام 2016 أنّ التعرض لصور ذاتية على «إنستغرام» (أدى بشكل مباشر إلى انخفاض تقييم صورة الجسم الشخصية) بين الفتيات المراهقات المشاركات. علاوة على ذلك، فإن الفتيات اللواتي شاهدن الصور المعدلة

خبراء يرون أنّ هكذا قوانين قد تضر أكثر مما تنفع

صنفتها على أنها أكثر جمالاً أو جاذبية من الصور غير المعدلة. وقوبلت الأخبار برود فعل إيجابية من بعض المؤثرين النرويجيين. وقالت المؤثرة في «إنستغرام» مادلين بيدرسن، لـ «بي بي سي راديو 1»: «هناك الكثير من الأشخاص غير الأمنين بشأن أجسادهم أو وجوههم». وأضافت بيدرسن أنها بدورها عانت من مشاكل في نظرتها إلى جسدها بسبب «إنستغرام».

ليس كل الخبراء متفائلين

لكن الخبراء يقولون إن البحث الحالي حول تأثيرات ملصقات الصور وإخلاء المسؤولية على الصحة النفسية يشير إلى أن مثل هذه القوانين ربما لن تكون فعالة، وقد تضر في بعض الحالات أكثر مما تنفع. وقالت الأستاذة المساعدة في قسم العلوم النفسية والدماغ في جامعة ديلاوير، الذي يدرس آثار وسائل التواصل الاجتماعي على المراهقين، صوفيا تشوكاس برادلي، إنه، على الرغم من اعتقادها أن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على صورة الجسد يمثل مشكلة كبيرة في العديد من البلدان، إلا أنّ «اتخاذ خطوات كبيرة من دون فهم جميع العواقب قد أدى تاريخياً إلى آثار جانبية غير مقصودة». وقال وزير الدولة بوزارة الأطفال والعائلات، ريد إيفار بيورلاند دال، لـ «واشنطن بوست»: «هدفنا هو أن يكبر الأطفال والشباب من دون التعرض لضغوط لتغيير أجسادهم». وأشار دال إلى أنّ الدراسات الاستقصائية النرويجية للأطفال وطالب المدارس الثانوية أشارت إلى أنّ وضع الرسالة يمكن أن يكون تدبيراً مفيداً، إلا أنه أشار إلى أنّ قانون وضع العلامات هو مجرد «جزء واحد من جهود الحكومة النرويجية لمكافحة ضغوط الجمال والمظهر». وأضاف أن هذه القضايا سيتم تناولها أيضاً من خلال «طرق مختلفة، مثل التشريع والتعليم والتعاون مع الأعمال المسؤولة».

وبالإضافة إلى زيادة الوعي العام حول كيفية تعديل الصور، تأمل الحكومة النرويجية أن يشجع التشريع المعلنين على «إظهار الناس كما هم» وعرض نماذج أكثر تنوعاً.

